

Distr.: General
28 July 2022
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 28 تموز/يوليه 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الاتحاد
الروسي وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل إليكم طيه بياننا مشتركا أصدره رؤساء الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية
والجمهورية التركية بشأن مؤتمر القمة الثلاثي المعقود في إطار مسار أستانا (طهران، 19 تموز/يوليه
2022) (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مجيد تخت روانجي

الممثل الدائم

لجمهورية إيران الإسلامية

(توقيع) ديمتري بوليانسكي

القائم بالأعمال بالنيابة

للاتحاد الروسي

(توقيع) أونكو كيسيلي

القائم بالأعمال بالنيابة

للجمهورية التركية



مرفق الرسالة المؤرخة 28 تموز/يوليه 2022 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والروسية]

بيان مشترك صادر عن رؤساء الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية التركية

19 تموز/يوليه 2022

اجتمع أصحاب الفخامة رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، ورئيس جمهورية إيران الإسلامية، سيد ابراهيم رئيسي، ورئيس الجمهورية التركية، رجب طيب أردوغان، في مؤتمر قمة ثلاثي عُقد في إطار مسار أستانا في طهران، في 19 تموز/يوليه 2022.

وجرى في مؤتمر القمة أن الرؤساء:

1 - ناقشوا الحالة الراهنة على أرض الواقع في سورية، واستعرضوا التطورات التي أعقبت مؤتمر القمة الافتراضي الأخير الذي عُقد في 1 تموز/يوليه 2020، وكرروا تأكيد عزمهم على تعزيز التنسيق الثلاثي فيما بينهم في ضوء الاتفاقات التي توصلوا إليها، وكذلك الاستنتاجات التي تمخضت عن اجتماعات وزراء خارجيتهم وممثليهم. وبحثوا أيضا آخر التطورات الدولية والإقليمية وكردوا على الدور الرائد لمسار أستانا في التسوية السلمية والدائمة للأزمة السورية؛

2 - وشددوا على التزامهم الراسخ بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وكذلك بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها. وأبرزوا ضرورة احترام هذه المبادئ على الصعيد العالمي وتجنب أي أعمال تؤدي إلى تقويضها بصرف النظر عن مرتكبيها؛

3 - وأعربوا عن تصميمهم على مواصلة العمل معا لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وادانوا زيادة وجود وأنشطة الجماعات الإرهابية والجماعات المنتسبة إليها تحت أسماء مختلفة في مختلف أنحاء سوريا، بما في ذلك الهجمات التي تستهدف المنشآت المدنية والتي تسفر عن خسائر في الأرواح البريئة. وشددوا على ضرورة التنفيذ الكامل لجميع الترتيبات المتعلقة بشمال سوريا؛

4 - ورفضوا كل المحاولات الرامية إلى إيجاد واقع جديد على الأرض بحجة مكافحة الإرهاب، بما في ذلك مبادرات الحكم الذاتي غير المشروعة، وأعربوا عن تصميمهم على الوقوف ضد المخططات الانفصالية التي تهدف إلى تقويض سيادة سورية وسلامة أراضيها، وكذلك تهديد الأمن القومي للبلدان المجاورة، بما في ذلك من خلال الهجمات وعمليات التسلل عبر الحدود؛

5 - وناقشوا الحالة في شمال سورية، وكردوا أن الأمن والاستقرار في هذه المنطقة لا يمكن أن يتحققا إلا على أساس الحفاظ على سيادة البلد وسلامه أراضييه، وقرروا تنسيق جهودهم تحقيقا لهذه الغاية. وأعربوا عن معارضتهم للاستيلاء على عائدات النفط التي ينبغي أن تكون ملكا لسورية ولتحويل وجهتها بشكل غير قانوني؛

6 - *وأكدوا من جديد تصميمهم على مواصلة تعاونهم الجاري من أجل القضاء في نهاية المطاف على الإرهابيين من الأفراد والمجموعات والمشاريع والكيانات مع ضمان حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية وفقاً للقانون الدولي الإنساني؛*

7 - *واستعرضوا بالتفصيل الحالة في منطقة تخفيف التوتر في إدلب، وأكدوا ضرورة الحفاظ على الهدوء على الأرض من خلال التنفيذ الكامل لجميع الاتفاقات بشأن إدلب. وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء وجود الجماعات الإرهابية وأنشطتها لما تشكله من تهديد للمدنيين داخل وخارج منطقة تخفيف التوتر في إدلب. واتفقوا على بذل المزيد من الجهود لضمان التطبيق المستدام للوضع في منطقة تخفيف التوتر في إدلب وحولها، بما في ذلك الوضع الإنساني؛*

8 - *وأعربوا عن بالغ القلق إزاء الوضع الإنساني في سورية ورفضوا جميع الجزاءات الأحادية الجانب التي تخالف القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، أي تدابير تمييزية تُتخذ من خلال منح الإعفاءات لبعض المناطق التي يمكن أن تؤدي إلى تفكك هذا البلد من خلال مساعدة المخططات الانفصالية. وفي هذا الصدد، أهابوا بالمجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية وسائر المؤسسات الدولية الحكومية/غير الحكومية، إلى زيادة مساعداتها لجميع السوريين دون تمييز وتسييس وشروط مسبقة وبطريقة أكثر شفافية؛*

9 - *وأكدوا من جديد اقتناعهم بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع السوري وأن حل هذا النزاع لن يتسنى إلا من خلال عملية سياسية يتولى السوريون قيادتها والإمساك بزمامها وتسييرها الأمم المتحدة تمسحياً مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2254. وشددوا في هذا الصدد على الدور الهام للجنة الدستورية، التي أنشئت نتيجة المساهمة الحاسمة للدول الضامنة لمسار أستانا وتنفيذ مقررات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي. وأكدوا من جديد استعدادهم لدعم التفاعل المستمر مع أعضائها والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية، غير أ. بيدرسن، بوصفه ميسراً، من أجل كفالة استدامة عمل جلسات اللجنة الدستورية المقبلة وفعاليتها. وأعربوا عن الاقتناع بأن اللجنة ينبغي أن تحترم في عملها الاختصاصات والنظام الداخلي الأساسي لتمكينها من تنفيذ ولايتها المتمثلة في إعداد وصياغة إصلاح دستوري يطرح للموافقة الشعبية، فضلاً عن إحراز تقدم في عملها وبأن عمل اللجنة ينبغي أن تحكمه روح التوافق والمشاركة البناءة دون تدخل أجنبي ودون فرض جداول زمنية من الخارج بهدف التوصل إلى اتفاق عام بين أعضائها. وشددوا على ضرورة قيام اللجنة الدستورية بأنشطتها دون أي عوائق بيروقراطية ولوجستية؛*

10 - *وأكدوا من جديد تصميمهم على مواصلة العمليات المتعلقة بالإفراج المتبادل عن المحتجزين/المختطفين في إطار الجهود التي يبذلها الفريق العامل ذو الصلة التابع لمسار أستانا. وأكدوا أن الفريق العامل هو آلية فريدة أثبتت فعاليتها وضرورتها لبناء الثقة بين الأطراف السورية، وقرروا أن يستمر في عمله على إطلاق سراح المحتجزين والمختطفين، كما قرروا توسيع نطاق عملياته تمسحياً مع ولايته المتعلقة بتسليم الجثث وتحديد هوية الأشخاص المفقودين؛*

11 - *وأبرزوا ضرورة تيسير العودة الآمنة والطوعية للاجئين والمشردين داخليا إلى أماكن إقامتهم الأصلية في سوريا، بما يكفل حقهم في العودة وفي الحصول على الدعم. وفي هذا الصدد، أهابوا بالمجتمع الدولي أن يقدم مساهمات مناسبة لإعادة توطينهم واستعادة حياتهم الطبيعية، وأن يضطلع أيضاً*

بقدر أكبر من المسؤولية فيما يتعلق بتقاسم الأعباء وتعزيز المساعدة التي يقدمونها إلى سورية، بوسائل منها وضع مشاريع للإنعاش المبكر، بما في ذلك أصول البنية التحتية الأساسي وبخاصة المياه والكهرباء والصرف الصحي وخدمات الصحة والتعليم والمدارس والمستشفيات وما إلى ذلك، فضلا عن أعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية وفقا للقانون الدولي الإنساني؛

12 - *وأدانوا* الهجمات العسكرية الإسرائيلية المستمرة في سورية، بما في ذلك استهداف البنى التحتية المدنية. *واعتبروا* تلك الهجمات انتهاكا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وسيادة سوريا وسلامة أراضيها، *وسلموا* بأنها تزعزع الاستقرار وتزيد من حدة التوتر في المنطقة. *وأكدوا* من جديد ضرورة الالتزام بالقرارات القانونية الدولية المعترف بها عالميا، بما في ذلك الأحكام الواردة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي ترفض احتلال الجولان السوري، وفي مقدمتها قرارا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 242 و 497 اللذان يعتبران أيضا جميع القرارات والتدابير التي تتخذها إسرائيل في هذا الصدد باطلة ولاغية وليس لها أي أثر قانوني؛

13 - *وبالإضافة* إلى القضية السورية، *أكدوا* عزمهم على تعزيز التنسيق الثلاثي في مجالات مختلفة من أجل تعزيز التعاون المشترك في المجالين السياسي والاقتصادي؛

14 - *واتفقوا* على تكليف ممثلهم بمهمة عقد الاجتماع الدولي التاسع عشر بشأن سورية في إطار مسار أستانا بحلول نهاية عام 2022؛

15 - *وقرروا* عقد مؤتمر القمة الثلاثي المقبل في الاتحاد الروسي بناء على دعوة من رئيس الاتحاد الروسي، صاحب الفخامة فلاديمير بوتين؛

16 - *وأعرب* رئيسا الاتحاد الروسي والجمهورية التركية عن خالص امتنانهما لرئيس جمهورية إيران الإسلامية، صاحب الفخامة سيد ابراهيم رئيسي، على استضافته الكريمة لمؤتمر القمة الثلاثي المعقود في إطار مسار أستانا في طهران.